الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

27 **شوال** 1439 –11 **يوليو** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	17

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

انخفاض وفيات الحوادث المرورية بنسبة 33٪ خلال عامين بسبب رفع مستوى الضبط المروري

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4591670

عزت اللجنة الوزارية للسلامة المرورية الانخفاض الملموس في وفيات الحوادث المرورية خلال العامين المنصرمين إلى الدعم اللامحدود من ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وجهود وزارة الداخلية لرفع مستوى الضبط المروري، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثه للحد من المخالفات المؤثرة في السلامة المرورية.

وكانت الإدارة العامة للمرور أعلنت انخفاض عدد الوفيات لكل 100 ألف نسمة من 28 إلى 18,6 بواقع انخفاض تجاوز 33 %، وبيّنت الإحصاءات أن عدد الحوادث خلال الأشهر التسعة من هذا العام بلغ 285,508 مقارنة بـ 361,090 خلال الفتره ذاتها من العام السابق، بواقع انخفاض نسبته 20,93 %، نتج عنه انخفاض في عدد الوفيات خلال الفتره ذاتها من 5,630 إلى 4,578، بواقع انخفاض نسبته 18,6 %، كما انخفضت أعداد الإصابات الناتجة عن هذه الحوادث من 25,787 إلى 22,925 بواقع انخفاض نسبته 11,1**%.**

وأشادت اللجنة الوزارية للسلامة المرورية بالتكامل مع الجهات الهندسية ممثلة في وزارة النقل ووزارة الشؤون البلدية والقروية، وذلك عن طريق معالجة المواقع الخطرة، ورفع مستوى السلامة على الطرق، كما أشادت بدور جهات الاستجابة للطوارئ ممثلة في وزارة الصحة والهلال الأحمر والدور الفعّال الذي قدموه وأسهم في انخفاض الوفيات، من خلال تحسين زمن الاستجابة وتطوير الخدمات الطبية المقدمه لضحايا الحوادث.

يذكر أن اللجنة الوزارية للسلامة المرورية، التي تشكلت بقرار من مجلس الوزراء تحت مظلة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، تتولى جميع المهمات والاختصاصات المتعلقة بالشأن المروري، ودعم الجهات ذات العلاقة لتكامل المنظومة المرورية عبر مبادرات ضبطية وهندسية وتشريعية وتعليمية وتوعوية وخدمات صحية ضمن خطة التحول الوطني 2020.

«الصحة»: نتابع جريمة الاعتداء على ممرض سعودي بطلق ناري

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4591546

أعلنت وزارة الصحة أنها تتابع باهتمام جريمة الاعتداء على ممرض سعودي بطلق ناري في الرأس داخل مستشفى الملك سلمان بمدينة الرياض.

وقالت الوزارة إن الاعتداء على الممارس الصحي لفظياً أو جسدياً جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن مدة تصل إلى 10 سنوات وغرامة تصل إلى مليون ريال.

وطالبت من يريد أخذ حقه بالتوجه إلى حقوق وعلاقات المرضى، أو الاتصال بالصحة على الرقم (937).

خادم الحرمين يصدر أمره بالعفو عن كافة العسكريين المشاركين في عملية إعادة الأمل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
http://www.alriyadh.com/1692066

جدة - واس
تقديراً من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - لما قدمه ويقدمه أبناؤه منسوبو جميع القوات العسكرية المشاركين في عملية إعادة الأمل من بطولات وتضحيات ورغبته - أيده الله - في الاعتناء بما يدخل البهجة والسرور على قلوبهم وقلوب أسرهم ، وبناءً على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع فقد صدره أمره الكريم - يحفظه الله - برقم 54652 وتاريخ 26 / 10 / 1439هـ بالعفو عن كافة العسكريين المشاركين في عملية إعادة الأمل من العقوبات العسكرية والمسلكية الصادرة بحقهم وفقاً لعدد من القواعد والضوابط.
حفظ الله خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ، وأدام الله على بلادنا نعمة الأمن والاستقرار إنه سميع مجيب.

ضبط مسؤول تنفيذي بوزارة الدفاع تلقى رشوة لتسهيل إجراءات غير نظامية لصرف مستحقات مالية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
https://www.al-madina.com/article/580314

الرياض - واس
صرح معالي النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب في بيان له اليوم، بأنه وإثر تلقي الجهات الأمنية المختصة لمعلومات من وزارة الدفاع تتعلق بتعاملات مالية مشبوهة لأحد المسؤولين التنفيذيين في الوزارة مع إحدى الشركات التجارية بالمملكة، وبعد استكمال التحريات وإجراءات التثبت والاستدلال من قبل الجهات المختصة، تم التوصل إلى نتائج أكدت سعي المسؤول المذكور لتسهيل إجراءات غير نظامية لصرف مستحقات مالية لتلك الشركة، مستغلا في ذلك نفوذه الوظيفي؛ وبناء على تلك النتائج باشرت الجهة المختصة تنفيذ خطة أسفر عنها القبض على المذكور بالجرم المشهود عند استلامه مبلغ (1.000.000) مليون ريال، وبإجراء التحقيقات الأولية معه من الجهة المختصة، أقر بارتكابه لجريمة الرشوة المنسوبة إليه وتورط شخصين آخرين في القضية نفسها، وقد تم القبض عليهما في حينه.
و حيث أن ما أقدموا عليه من الأمور المحرمة شرعاً والمعاقب عليها نظاماً، إلا أن جرمهم تتعاظم شناعته وخطورته لما انطوى عليه من خيانة للأمانة، وتغليب لأهوائهم وجشعهم ومصالحهم الشخصية على مصلحة الوطن، غير آبهين بما يترتب على ذلك من أضرار على الوظيفة العامة والأمانة الموكلة لهم و المسؤليات العسكرية المؤتمنين عليها.

والنيابة العامة إذ تعلن عن ذلك لتؤكد حرصها الدائم على اتخاذ كل ما من شأنه المحافظة على مقدرات الوطن ومكتسباته وتعقب كل من تسول له نفسه التطاول على المال العام، أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال نفوذه الوظيفي، أو الإخلال بنزاهة الوظيفة العامة من ضعاف النفوس الذين يسعون للاتجار بالوظيفة العامة وتغليب مصالحهم الشخصية دون اعتبار لوازع ديني أو أخلاقي أو وطني. وتقديمهم للعدالة والله الموفق.

مكافأة "حافز" مرهونة برفع الفواتير قبل 26 أبريل

3شروط للاستفادة من إعانة البطالة.. "هدف:«

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
https://www.al-madina.com/article/581078

أمين رزق - جدة

أكد صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، صرف الدفعة الثالثة من مكافأة الجدية بعد عام من التسجيل في التأمينات الاجتماعية، مشيرًا إلى أن صرف مكأفاة حافز الاستقرار الوظيفي مرهون برفع الفواتير قبل 26- 4 - 2018 الماضي.

وأوقف الصندوق غالبية البرامج بغية تطويرها باستثناء ثلاثة هي دعم نمو توطين المنشآت ودعم ملاك المنشآت الصغيرة ودعم الغسيل الكلوي.

وأشار الصندوق إلى أن شروط الاستفادة من برنامج ساند «إعانة البطالة» تشمل جدية المستفيد في البحث عن عمل والتأهيل لذلك والالتحاق بالدورات التدريبية والحضور في المواعيد التي يحددها الصندوق للمقابلات الشخصية.

ولفت الصندوق إلى إمكانية التقديم لبرنامج حافز حتى سن الستين، مشيرًا إلى أن برنامج تمهير للخريجين ولا يشمل الموظفين. ويوفر البرنامج فرصًا تدريبية للخريجين الذين لم يحصلوا على فرص عمل خلال الستة أشهر الأخيرة، فيما لا تلتزم الجهة المدربة بتوفير وظيفة للمتقدم.

صندوق الموارد ودعم البرامج

3برامج يجري العمل بها حاليًا فقط.

غالبية البرامج تخضع للتطوير.

6شهور تدريب في برنامج تمهير.

2000 ريال مكافأة حافز لمدة عام.

طالب بالتفاني لتحقيق العدالة المنشودة

المعجب لمنسوبي النيابة: سرّعوا إنجاز القضايا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1655471

»عكاظ» (أبها@okaz_online)

وجه النائب العام سعود بن عبدالله المعجب، بسرعة إنجاز القضايا والتعاون مع الأجهزة الحكومية بما يحقق تطلعات القيادة الرشيدة في تقديم الأفضل والأجود لخدمة المراجعين، مطالباً منسوبي النيابة العامة بالتعاون فيما بينهم لتحقق العدالة المنشودة، ومقابلة المراجعين والعمل على إنهاء قضاياهم وفق المقتضى الشرعي والنظامي، والتحلي بالصبر والتفاني. جاء ذلك إثر تفقده أمس فرع النيابة العامة في منطقة عسير، ودائرة النيابة العامة بمحافظة خميس مشيط، ووقف خلال زيارته على سير العمل والخدمات المقدمة للمراجعين، كما عقد اجتماعا مع منسوبي النيابة العامة بحضور وكيل النيابة العامة شلعان بن راجح بن شلعان. والتقى المعجب خلال الزيارة بعدد من المراجعين، واستمع إلى أبرز مطالبهم واحتياجاتهم، موجهاً باتخاذ اللازم حيالها.

كما اجتمع النائب العام بقيادات القطاعات الأمنية في المنطقة، وتناول الاجتماع تعزيز التعاون بين كافة الأجهزة الأمنية في المنطقة وفرع النيابة العامة بمنطقة عسير والحلول العملية لسرعة إنجاز القضايا.

7أسباب لاعتذار الصحة عن قبول المرضى

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=341833&CategoryID=5

»جدة: نجلاء الحربي 2018-07-11 1:36 AM

كشف تقرير لوزارة الصحة أن عدد الحالات التي اعتذرت فيها مستشفيات الوزارة عن استقبال حالات مرضية العام الماضي 1437/ 1438، بلغ 2000 حالة في 20 مدينة .وحدد التقرير 7 أسباب لاعتذار المستشفيات عن استقبال المرضى، وإحالتهم إلى منشآت أخرى .

الأسباب الـ7

تقديم الخدمة في المستشفى المحال إليها

عدم توافر الأجهزة المطلوبة

عدم توافر أطباء متخصصين

عدم توافر أَسِرة

لا يحتاج المريض إلى رعاية تخصصية

نقص الخدمة المطلوبة

لا توجد أهلية لعلاج المريض

كشف تقرير أن عدد الحالات التي اعتذرت فيها مستشفيات وزارة الصحة عن استقبال حالات مرضية العام الماضي 1437 - 1438 بلغ 2000 حالة في 20 مدينة، وتمت إحالتها إلى مستشفيات أخرى، سواء حكومية أو أهلية على حساب الوزارة.

توافر الخدمة

ذكر تقرير لوزارة الصحة أن «عدد حالات الاعتذار بسبب توفر الخدمة في المستشفى المحال إليه 390، ففي المنطقة الشرقية 16، والأحساء 21، وحفر الباطن 13، والرياض 23 حالة، والقصيم 11، حائل 29، والجوف 24 حالة، وتبوك **19**، والحدود الشمالية 31، والقريات 23، والمدينة المنورة 10 حالات، ومكة المكرمة 18، وجدة 8، والطائف 20، والقنفذة 17، ونجران 26، وعسير 19، وجازان **13**، والباحة 21، وبيشة 28.»

عدم توافر أسرة

أوضح التقرير أن «الاعتذارات بسبب عدم توافر أسرة كافية لتنويم المرضى كانت 516، حيث سجلت الشرقية 28 حالة، تلتها الأحساء 36، وحفر الباطن 14، والرياض 13، والقصيم 44، وحائل 17، والجوف 19، وتبوك 18، والحدود الشمالية **8**، والقريات 7 حالات، والمدينة المنورة 41، ومكة المكرمة 47، وجدة 50، والطائف 25، والقنفذة 33، ونجران 15، وعسير 18، وجازان 45، والباحة 23، وبيشة 15.»

لا أهلية لعلاج المرضى

ذكر التقرير أن «الأعذار بسبب عدم وجود أهلية لعلاج المرضى بلغت 92 حالة، حيث سجل كل من الشرقية والأحساء والقريات 7 حالات لكل واحدة منها، وحفر الباطن 8 حالات، والرياض وتبوك 6 حالة، والقصيم وعسير وجازان وبيشة كل واحدة منها 3 حالات، بينما سجلت كل من حائل والحدود الشمالية ونجران 5 حالات لكل واحدة منها، وسجلت الجوف والمدينة المنورة ومكة المكرمة وجدة والطائف 4 حالات لكل واحدة منها، وسجلت الباحة والقنفذة حالتين لكل منهما.»

عدم توافر كادر متخصص

أبان التقرير أن «الأعذار لعدم توافر كادر طبي متخصص بلغت 342 حالة، سجلت الشرقية 16 حالة، والأحساء 11، وحفر الباطن 22، والرياض 27، والقصيم **25**، وحائل 16، والجوف 15، وتبوك 24، والحدود الشمالية 22، والقريات 19، والمدينة المنورة 23، ومكة المكرمة 7، وجدة 10، والطائف 11، والقنفذة 15، ونجران 15، وعسير 23، وجازان 11، والباحة وبيشة سجلت في كل واحدة منهما 15 حالة.»

عدم الحاجة لرعاية تخصصية

أوضح التقرير أن «أعذار المستشفيات لعدم حاجة المرضى لرعاية تخصصية بلغت **137**، سجلت الشرقية 15، والأحساء 9، وحفر الباطن 8، والرياض 9، والقصيم 3، وحائل 10، والجوف 9، وتبوك 6، والحدود الشمالية 11، والقريات 12، والمدينة المنورة 3، ومكة المكرمة 4، وجدة 2، والطائف 10، والقنفذة 4، ونجران 6، وعسير 3، وجازان 4، والباحة 4، وبيشة 5.»

عدم توافر الأجهزة

ذكر التقرير أن «الأعذار بسبب عدم توافر الأجهزة المطلوبة بلغت 18، حيث سجلت كل من الأحساء وحفر الباطن والقصيم وحائل والجوف والحدود الشمالية والقريات ومكة المكرمة وجدة والطائف والقنفذة ونجران وعسير وجازان والباحة وبيشة حالة لكل منها، بينما سجلت في منطقة تبوك حالتان.»

عدم توافر الخدمة

لفت التقرير إلى أن «أعذار المستشفيات لعدم قبول المرضى لعدم توافر الخدمة المطلوبة بلغت 505 حالات، حيث سجلت الشرقية 18، والأحساء 15 حالة، وحفر الباطن 34 حالة، والرياض 22، والقصيم 13، وحائل 22، والجوف 28، وتبوك **25**، والحدود الشمالية 22، والقريات 31، والمدينة المنورة 18، ومكة المكرمة **20**، وجدة 25، والطائف 29، والقنفذة 28 حالة، ونجران 32 حالة، وعسير 33 حالة، وجازان 23 حالة، والباحة 34 حالة، وبيشة 33 حالة.»

89% من العاملين فوق الستين غير سعوديين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=341806&CategoryID=2

لرياض: سليمان العنزي 2018-07-11 1:45 AM
تجاوزت نسبة العاملين غير السعوديين في المملكة، ممن زادوا على الـ60 عاما، 89% من إجمالي العاملين المتجاوزين هذه السن، والبالغ عددهم 361 ألف عامل، بينهم 41055 سعوديا شكلوا نسبة بلغت 11% فقط، وذلك حسب نشرة سوق العمل 2018 للربع الأول.
العاملون فوق الـ60
غير السعوديين
من 60 - 64 عاما 204.404%
ذكور 199.091%
إناث 5.313%
بلغ عدد المشتغلين في المملكة ممن تجاوزت أعمارهم الـ60 سنة أكثر من 361 ألف عامل، منهم أكثر من 320 ألفا من غير السعوديين يشكلون حوالي 89 % من إجمالي المشتغلين فوق الـ60 سنة، مقابل 41055 سعوديا، أي أن السعوديين في هذه الفئة العمرية لا يشكلون سوى 11 % فقط.
وبحسب «نشرة سوق العمل 2018 الربع الأول» فإن أعلى نسبة للمشتغلين السعوديين كانت في الفئة العمرية من 30 - 34 سنة، وذلك بنسبة 8.0 %، من إجمالي المشتغلين السعوديين، يليهم السعوديون في الفئة العمرية من 25 - 29 سنة، بنسبة 16.9 %، فيما كانت أقل نسبة للمشتغلين السعوديين في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر، وذلك بنسبة 0.4%.
أما فيما يخص السعوديين الذكور فتمثل الفئة العمرية 30 إلى 34 سنة الفئة الأعلى من حيث عدد المشتغلين وذلك بنسبة 17.9 % من جملة المشتغلين السعوديين الذكور، وبالنسبة للمشتغلات السعوديات فتمثل الفئة العمرية 35 – 39 سنة الفئة الأعلى من حيث عدد المشتغلات السعوديات وذلك بنسبة 19.6 % من جملة المشتغلات السعوديات.

عند ارتفاع سعر المنتج أو تقليل وزنه أو تغيير حجمه تكاتفوا وابحثوا عن خيارات أخرى.

القحطاني لـ"سبق": "حساب المواطن" سيعوّض ارتفاع الكهرباء.. وشوفوا بدائل لـ"المراعي".. ونطالب الغرف التجارية بدفع الملايين

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
https://sabq.org/FgPq2S

صحيفة سبق الإلكترونية -الرياض

6
153
118,156
-عند ارتفاع سعر المنتج أو تقليل وزنه أو تغيير حجمه تكاتفوا وابحثوا عن خيارات أخرى.
-السوق السعودي ليس محتكراً.. والسعوديون واعون والدليل ما يشهده السوق رداً على رفع أسعار الألبان.
-نتابع قضايا الرأي العام ونحللها ونرفعها للجهات ذات العلاقة ونقترح أنظمة حماية المستهلك وتطويرها.
-كونوا "مراقب الوطن الأول" ورشدوا الاستهلاك وقللوا الإنفاق للحفاظ على أموالكم فالمنتجات كثيرة.
-تم إنشاء مركز بلاغات وغرفة عمليات من الجهات المعنية لتعزيز حماية المستهلكين وحفظ حقوقهم.
-بعض مصانع الأغذية السعودية تنتج كميات تفوق حجم الطلب الفعلي وهذا يسبب "الرجيع" الكثير.
-مقاطعة المستهلكين تحد دائماً من ارتفاع الأسعار؛ فهم قوة اقتصادية وهذا ما نشهده في الدول الغربية.
-صممنا موقعاً للتوعية من الاحتيال المالي ولتحذير المستهلكين من الوقوع في عمليات النصب.

أجرى الحوار/ شقران الرشيدي **:**تطالب الأمينة العامة لجمعية حماية المستهلك الدكتورة سمر بنت عبدالله القحطاني، المستهلكين بالقيام بدور كبير في الحد من ارتفاع الأسعار، والسيطرة عليها من خلال ترشيد الاستهلاك والعمل على البحث عن البدائل عند ارتفاع سعر منتج معين أو تقليل وزنه أو حجمه.

وتقول في حوارها مع "سبق" إن جمعية حماية المستهلك تقوم بالتوعية وتقديم المعلومات الضرورية، وتلقي شكواه والتحقق منها ومتابعتها لدى الجهات المختصة ومساندة دور الجهات الحكومية.

وأكدت أن السوق السعودي ليس محتكراً فيما يخص المنتجات والخدمات التجارية، وهناك البدائل كثيرة.

ويتناول الحوار عدداً من المحاور المهمة المتعلقة بالسوق السعودي والمستهلكين؛ فإلى التفاصيل.

****ما هو دور جمعية حماية المستهلك في المجتمع؟ هل هو رقابي أم توعوي؟ أم فقط في تلقي شكاوى المستهلك ورفعها إلى الجهات المختصة ومتابعتها؟**

جمعية حماية المستهلك هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني وتقوم بالتوعية كأحد أدوارها أو اختصاصاتها الستة الرئيسية، والتي تهدف من خلالها إلى رفع وعي المستهلك وتزويده بالمعلومات الضرورية، كذلك تلقي شكواه والتحقق منها ومتابعتها لدى الجهات المختصة ومساندة دور الجهات الحكومية، كما أن الجمعية تتابع قضايا الرأي العام وتحللها وتقوم بدراستها ورفعها للجهات ذات العلاقة واقتراح الأنظمة ذات الصلة بحماية المستهلك وتطويرها. وكذلك تمثيل المستهلك في اللجان والهيئات المحلية والدولية ذات العلاقة بحماية المستهلك، والتعاون معها والمشاركة في أنشطتها المتعلقة بأهدافها؛ وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة. وتقوم الجمعية بتحقيق ذلك من خلال نشر المعلومات التوعوية بصيغ عدة من الجرافيك والصور التوضيحية في منصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، كما قامت بتنفيذ عدد من الملتقيات والحملات والأركان التوعوية في الأسواق التجارية، والمشاركة في ذلك مع جهات حكومية وخاصة.

****في حال رفع الأسعار لبعض المنتجات، ما هي الخيارات المتاحة أمام المستهلكين لتقليل المصروفات وترشيد الإنفاق؟**

ترى الجمعية أن للمستهلك دوراً كبيراً في الحد من ارتفاع الأسعار، ويمثل قوة تستطيع السيطرة على ذلك، متى ما تكاتف المستهلكون؛ وهذا ما نشهده في العديد من الدول الغربية؛ ولذا تدعو الجمعية عموم المستهلكين إلى ترشيد الاستهلاك والعمل على البحث عن البدائل "شوفوا الخيارات الأخرى" عند ارتفاع سعر منتج معين أو تقليل وزنه أو حجمه، وهي خطوة مهمة في صالح المستهلك. وترى الجمعية أن تكاتف المستهلكين في البحث عن البدائل يمثل قوة رادعة للحد من تلك الممارسات، ويوجه رسائل مباشرة للتجار بمدى قوة تأثير المستهلك على السوق.. وخير مثال على ذلك ما يشهده السوق حالياً من ارتفاع وعي المستهلك رداً على رفع شركة "المراعي" للألبان أسعارها.

****كيف يتعامل المستهلكون مع ارتفاع أسعار الكهرباء والألبان الحالي؟**

حرصت حكومتنا الرشيدة على ألا يكون السوق السعودي محتكراً فيما يخص المنتجات والخدمات التجارية، وهنا البدائل كثيرة؛ أما ما يخص شركات الخدمات العامة مثل الماء والكهرباء؛ فهناك "حساب المواطن" يعوض تلك الارتفاعات. وكما ذكرت آنفاً أن على المستهلك دوراً كبيراً بترشيد الاستهلاك، وأن قيامه بذلك يحقق له ترشيداً للإنفاق والحفاظ على ملاءته المالية، ويتم ذلك أيضاً من خلال البحث عن البدائل ونوعيات أخرى بالنسبة للمنتجات المتوفر بدائل لها في السوق.

****وفقاً للإحصاءات تبلغ المنتجات المغشوشة أو المقلدة أو المخالفة في السوق المحلي 50%؛ فهل هي مؤشرات خطيرة تستدعي مزيداً من الجهود المشتركة للحد منها؟**

لا شك أن السلع المقلدة والمغشوشة تشكّل خطراً كبيراً على المستهلك والبيئة المحيطة به والاقتصاد بوجه عام؛ فمن ناحية تأثيرها السلبي في إضعاف تواجد السلع الأصلية والجيدة المطابقة للمقاييس والمواصفات؛ وذلك من خلال قلة تكلفتها واستغلال قلة وعي بعض المستهلكين أو التحايل عليهم بأنها أصلية وبسعر أقل؛ فتجد إقبالاً عليها؛ مما يؤدي ذلك إلى تحمل المستهلك معظم الآثار السلبية المباشرة سواء على صحته، عندما تكون السلع غير صالحة للاستهلاك الإنساني أو على سلامته عندما تكون غير مطابقة للمواصفات والمقاييس؛ فالسلع المقلدة أو المغشوشة سريعة التلف، فيضطر المستهلك إلى الشراء المتكرر؛ وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وفقدان المال؛ لذا يجب على المستهلك أن يكون واعياً كمستهلك؛ فالأجهزة الرقابية موجودة وتعمل؛ ولكن سوق السلع المقلدة والمغشوشة موجود، وتقف خلفه عصابات منظمة محلية أو دولية، ومن هنا يأتي دور المستهلك الإيجابي بحيث يحسن اختيار السلعة من الأماكن المعروفة لبيع السلع حسب نوعها؛ فالأصلي متوافر والمقلد كذلك، وبتضافر جهود المستهلك وإبلاغه للجهات الرقابية بتلك المنتجات المغشوشة؛ سنكون نحن مراقب الوطن الأول.

**من أجل حفظ الحقوق وردع المتلاعبين بالمنتجات الاستهلاكية، هل نحتاج إلى مزيد من التنسيق والتعاون مع كل الجهات الرقابية؟

بالتأكيد، ولهذا فقد أولت الحكومة الرشيدة اهتمامها للمستهلك من خلال إقرارها لخطة حماية المستهلك التي تهدف لتعزيز الدور الحكومي في حماية المستهلكين من الارتفاعات غير المبررة لأسعار السلع والمنتجات، وكل المخالفات التجارية المتزامنة مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة القادمة، وتضمنت الخطة إنشاء مركز بلاغات وغرفة عمليات مشتركة من الجهات المعنية لتعزيز حماية المستهلكين وحفظ حقوقهم. كما أطلقت اللجنة الدائمة لحماية المستهلك مشروع "بينة"، وهو مركز الاتصال الموحد لبلاغات المستهلك برقم 935، و"بينة "يمكّن المستهلك من تقديم البلاغ ويتم إيصال بلاغه تلقائياً للجهة المختصة لمعالجته، كما يحد ذلك من تداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية؛ مما يؤدي إلى تحقيق التكامل في جهود الجهات الحكومية لحماية المستهلك، ويمكّن صاحب القرار بمتابعة أداء الجهات في معالجة البلاغات.

**تؤكد الإحصاءات الرسمية أن 30% من الغذاء في مجتمعنا يهدَر، وقيمة الفاقد منه تُقَدر بـ50 مليار ريال سنوياً؛ فكيف يمكن تقليل هذا الهدر الكبير؟

مع الأسف، وبحسب منظمة "الفاو"؛ فإنه يتم فقْد أو هدر ثلث الأغذية التي تنتج من أجل الاستهلاك البشري في العالم؛ وهو ما يصل إلى نحو 1.3 مليار طن سنوياً. كما يمثل فقْد الأغذية هدراً للموارد التي استخدمت في الإنتاج ومنها الأراضي والمياه والطاقة والمستلزمات الأخرى؛ مما يزيد انبعاثات الغازات الخضراء بلا طائل؛ لذلك ندعو عموم المستهلكين إلى ضرورة الترشيد في عمليات الشراء، وتجنب السلوك الاستهلاكي المفرط. كذلك لا بد من النظر في سلوكيات بعض مصانع الأغذية في المملكة، التي تقوم بإنتاج كميات تفوق حجم الطلب الفعلي للمستهلك، ومن ثم يصعب تسويق تلك المنتجات؛ مما يؤدي إلى توفير كميات من الرجيع. كما يجب تطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج اللازمة لمعالجة مشكلة فقْد الأغذية وهدرها، وقد قامت الجمعية مؤخراً بالتعاون مع جمعية "إطعام"؛ وذلك لمد جسور التعاون بينهما في نشر ثقافة حفظ الطعام من الهدر، والمساهمة في نشر الوعي الاستهلاكي.

**كيف يمكن استيفاء مستحقات الجمعية المقدرة بملايين الريالات، والتي صدرت بأمر قضائي، من الغرف التجارية؟

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 3 وتاريخ 1429هـ والمتضمن في فقرته (و) من المادة 18 نسبة مقدارها 10% من رسوم التصديق على الوثائق التجارية التي تتقاضاها الغرف التجارية والصناعية في المملكة العربية السعودية في كل منطقة كإيراد للجمعية؛ طالبت الجمعية بالدفع بمخاطبات مختلفة واجتماعات متعددة؛ خاصة بعد صدور حكم المحكمة الإدارية بالرياض عام 1435هـ بإلغاء قرار إحدى الغرف المتمثل بالامتناع عن الدفع، وأُيّد ذلك بحكم من محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض في ذات العام ونحن حالياً ننتظر الرد بخصوص رفعنا مؤخراً لتنفيذ تحصيل تلك المبالغ لإنهاء ملف تسبب -ولا يزال يتسبب -في عرقلة أعمال تطوير الجمعية لتتمكن من أداء واجبها المنصوص عليه في تنظيمها.

**كيف يمكن توحيد الجهود للوصول لأفضل الممارسات في مجال حماية المستهلك؟

على الصعيد المحلي، الجمعية عضو في اللجنة الوطنية لحماية المستهلك وغرفة العمليات المشتركة بين الجهات الحكومية لحماية المستهلك، ويتبادل جميع الأعضاء آرائهم وخبراتهم فيما يخص ذلك، وعلى الصعيد الدولي فإن الجمعية عضو في منظمة المستهلك العالمي، والتي تتبادل معها الخبرات الدولية وتنقل تلك الخبرات للمستهلك مباشرة عن طريق برنامج (#تجارب_دولية) من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وللجهات الرقابية والمشرعة ذات العلاقة عن طريق الدراسات والبحوث كما نص عليه تنظيم الجمعية بهذا الخصوص "اقتراح الأنظمة ذات الصلة بحماية المستهلك وتطويرها." وحضور الجمعية كذلك لقمة دول العشرين الخاصة بشؤون المستهلك والتي عقدت هذا العام بالأرجنتين؛ للرفع بتوصيات مشتركة عن أفضل الممارسات المتوقعة لحماية المستهلك ببيان مشترك لرؤساء دول العشرين في القمة الرئيسية.

**هل يعد برنامج "قيمها" أحد الأدوات التي تسعى الجمعية من خلاله إلى تحقيق أهدافها؟
برنامج "قيمها" يعد من الخطوات النوعية التي تسهم في تعزيز دور المستهلك، وإظهار صوته ورأيه بكل وضوح فيما يتعلق بمصالحه ومتطلباته، ويصب في نفس الوقت في أهداف واختصاصات الجمعية مباشرة بدأنا في تفعيله هذه العام والاجتماع مع عدد من مقدمي الخدمات والبضائع للمستهلك لمناقشة آراء وتقييم المستهلكين لهم، كما سيتم نشر عدد من الإحصاءات الخاصة بنتائج البرنامج بشكل دوري ونطلب من العموم المشاركة الفاعلة في تعبئة تلك الاستبانات؛ لما لها من دور في تطوير جودة الخدمات والمنتجات بشكل مباشر.
**تُعد الكثير من إعلانات المواقع الإلكترونية ومنصات إعلام اجتماعي مخادعة ومضللة، كيف يمكن التعامل معها؟
المستهلك هو العنصر الأهم في حماية نفسه ومجتمعه من ظاهرة الإعلانات المضللة، فقراءة بيانات المنتج ومكوناته والتحقق قبل الشراء من بلد المنشأ وبيانات الوكيل أو المستورد، يفوّت على المحتال الذي ضعف وطمع في فرصة خداع المستهلك. وعلى المستهلك إبلاغ الجهات المعنية عن تلك الإعلانات لاتخاذ اللازم. كما نظمت الجمعية مؤخراً بالشراكة مع وزارة الثقافة والإعلام ملتقى متحدثي الأجهزة الحكومية حول الإعلانات في مواقع التواصل الاجتماعي، بحضور عدد كبير من متحدثي الأجهزة والإعلاميين ومشاهير شبكات التواصل الاجتماعي .ونوقشت بشكل مفصل واجبات وحقوق المعلن عند إعلانه لمنتج أو خدمة؛ تجنباً للوقوع في المحظور. كذلك فقد أطلقت الجمعية موقعاً للتوعية من الاحتيال المالي **scam.sa** وهو موقع يختص بتوعية وتحذير المستهلكين من الوقوع في عمليات النصب والاحتيال المالي؛ وذلك من خلال التعريف بأنواع النصب والاحتيال، وكذلك عرض وتبادل تجارب الآخرين.
**ما رد الجمعية على من يقول: "حضور جمعية حماية المستهلك ضعيف ويحتاج إلى فعالية أكبر"؟
الجمعية من الناس وإلى الناس، وستواصل جمعية حماية المستهلك جهودها لتحسين دورها للمستهلكين داخل المملكة في جميع مناطقها، وإن كانت مواردها محدودة جداً جداً حالياً، ولا يليق بما هو واجب عليها للمستهلكين؛ ولذلك نجد أنفسنا نختار بحرص ما نستطيع أن نتبناه من قضايا لعموم المستهلكين دون غيره بناء على تلك الموارد، وهناك من أبناء الوطن من سخّر وقته وجهده وعلمه متطوعاً لدى الجمعية لتمكينها من التوسع في استقطاب الكفاءات المطلوبة بدون تكلفة، ولهم نقول شكراً. ولكن إيماناً منا بأن الأهداف والرسالة المطلوبة كبيرة؛ سعينا هذا العام لتحصيل مستحقات الجمعية المتراكمة لدى الغرف سنوات عديدة من خلال القانون لننهي هذا الملف ونتمكن من تفعيل دورنا لينافس مثيلاتها في العالم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مجلس الوزراء : الموافقة على ضوابط إحداث مدارس التعليم العام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/07/10/article_1417631.html

جدة : واس
وافق مجلس الوزراء على ضوابط إحداث مدارس التعليم العام خلال الجلسة التي عقدها بعد ظهر اليوم الثلاثاء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في قصر السلام بجدة.
وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس في بداية الجلسة على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي ونتائج استقباله وزيرة القوات المسلحة الفرنسية السيدة فلورانس بارلي ووزير الخزانة البريطاني السيد فيليب هاموند. وأوضح وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير الإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء أشاد باتفاقية حماية المعلومات المصنفة والمحمية بين المملكة وفرنسا التي وقعها الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ووزيرة القوات المسلحة الفرنسية فلورانس بارلي.
وبتوجيه كريم استمع المجلس إلى الأمير عبدالعزيز بن سعود وزير الداخلية عن نتائج زياراته لموريشيوس والقمر المتحدة وسيشل والمالديف وما جرى خلالها من مباحثات حول العلاقات المميزة بين المملكة والدول الأربع وسبل تعزيز التعاون المشترك وبحث آخر تطورات الأحداث على الساحة الدولية.

واستعرض المجلس جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها على الساحات العربية والإقليمية والدولية ورحب بانعقاد "المؤتمر الدولي للعلماء المسلمين حول السلام والاستقرار في أفغانستان" الذي تستضيفه المملكة في جدة ومكة المكرمة اليوم وغدا بحضور كبار العلماء في أفغانستان ونخبة من العلماء المسلمين من أنحاء العالم للمساعدة في جهود تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان وإدانة الإرهاب والتطرف انطلاقا من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

وبين أن مجلس الوزراء أكد أن تصدر السعودية الدول المانحة لخطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن لعام 2018 وفقا للتقرير الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية **OCHA** يجسد حرص المملكة ودعمها للعمل الإنساني والإغاثي للتخفيف من معاناة الأشقاء في اليمن والوقوف معهم حتى انتهاء أزمتهم الإنسانية التي يمرون بها.

وعبر المجلس عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للهجمات الإرهابية التي استهدفت دورية لعناصر الحرس الوطني التونسي ووزارة الداخلية الصومالية وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومتي وشعبي تونس والصومال مع التمنيات للمصابين بسرعة الشفاء مجددا التأكيد على وقوف المملكة وتضامنها مع البلدين الشقيقين ضد الإرهاب والتطرف بمختلف صوره وأشكاله.

وأعرب مجلس الوزراء عن عزاء المملكة ومواساتها لتركيا حكومة وشعبا ولأسر المتوفين في حادث خروج أحد القطارات عن مساره وكذلك لحكومة وشعب اليابان وأسر المتوفين جراء الفيضانات والانهيارات الأرضية التي اجتاحت مناطق عدة في اليابان والتمنيات للمصابين بالشفاء العاجل.

وأفاد الدكتور عصام بن سعد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها من بينها التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء عن عام مالي سابق وقد أحاط المجلس علما بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

القرارات

- **1**تعديل (كيجالي 2016) في شأن (بروتوكول) مونتريال الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

- **2**الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في السعودية ووزارة الخارجية في الفلبين وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

- **3**الموافقة على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للرياضة في السعودية ووزارة الشباب والرياضة في العراق في مجال الشباب والرياضة وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

- **4**الموافقة على مذكرة تفاهم بين ديوان المراقبة العامة في السعودية وغرفة المحاسبات في روسيا للتعاون في مجال العمل المحاسبي والرقابي والمهني وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

- **5**تعديل المادة (11) من نظام البيانات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/15) وتاريخ 1423/4/14 وتعديل الفقرة (ج) من المادة (4) من نظام مكافحة التستر الصادر بالمرسوم رقم (م/22) وتاريخ 1425/5/4 وتعديل المادة (25) من نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم)م/19) وتاريخ 1429/4/23 لتكون بالنص الموضح تفصيلا بالقرار وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

- **6**الموافقة على نظام التعامل مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

- **7**الموافقة على ضوابط إحداث مدارس التعليم العام.

- **8**تسمية (محمد المهناء - صالح العقيلي - تركي الحازمي - محمد السلمي - عبدالله الشهري - فهد صعيب - متعب المسعري - سامي المالكي - عبدالرحمن السحيمي) أعضاء في الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية.

- **9**الموافقة على تعديل الفقرة (ج) من المادة (26) من نظام خدمة الأفراد، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/9) وتاريخ 1397/3/24 وتعديل المادة **(153)**من نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/43) وتاريخ **28/8/1393** المتعلقتين بتعويض الضابط أو الفرد عن الخسارة المادية التي تلحقه بسبب عمله أو قيامه بتأديته أو قيامه بمهمة رسمية لتكونا بالنص الموضح تفصيلا في القرار وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

خفض نسب التوطين 30%

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
http://www.alriyadh.com/1692051

راشد بن محمد الفوزان

وزارة العمل تكشف عن «مسودة الدليل الإرشادي لآلية توطين العمل بمنافذ البيع في 12 نشاطاً المنشورة في موقع وزارة العمل عن تخفيض الوزارة نسبة التوطين المستهدفة في هذه النشاطات من 100 % إلى 70 %، كما تضمنت المسودة بعض فرص العمل المستثناة، خاصة بمهن يتطلب القيام بها إتقان حرفة معينة أو مهارة فنية، أو ذات تخصص دقيق، مثل فني وأخصائي بصريات وميكانيكي سيارات وفني ساعات وفني صيانة الأجهزة وخياط وطاهٍ ومحضر الحلويات، شريطة الالتزام بما ورد في الشروط العامة.«

هذا ما صدر عن الوزارة خلال الأيام الماضية، بداية نشيد بدور وعمل وزارة العمل من خلال المرونة والاستماع لمتغيرات السوق، ورغبتها المؤكدة في نشاط القطاع الخاص، الذي يواجه الآن تباطؤاً، ولعل سبب التوطين أحد أسبابها، فمعظم الأعمال المطلوبة هي وظائف صغيرة أو متوسطة إن صحت التسمية، وهي غالباً «بائع» بمتجر من متاجر 12 نشاطاً التي أعلنت، والأعداد المطلوبة كبيرة جداً للقطاع الخاص قد يفوق المليون وظيفة في القطاع الخاص ككل، وأعتقد أن 12 نشاطاً ستكون بحاجة لأعداد كبيرة من التوطين خاصة أن غالبها رجالية التوظيف مثال «قطاع الغيار ومواد البناء وغيرها» مع أنني أتمنى أن يتاح الفرصة أيضاً للنساء بهذه الأعمال وفق ضوابط.

وزارة العمل تقدم هذه المسودة والدليل الإرشادي بطريقة مرنة وتتواكب وتستجيب لمتغيرات وحاجة السوق، ويجب أن ندرك أن سعودة أي نشاط 100 % لا يوجد تنافسية في معظم الأعمال، والباحثون عن العمل من الذكور كما أعلنت هيئة الإحصاءات بعدد يقارب 173 ألفاً، وهو ليس بكبير في ظل ما يتاح من فرص عمل أو أعمال حرة، ولكن المشكلة في الوظائف النسائية، فالباحثات عن العمل يقارب 900 ألف، وهن من يحتاجن العمل بحكم «بحثهن» عن العمل، ويجب أن تدرس وزارة العمل ما يمكن أن يتاح لهن في القطاع الخاص والمصانع, وأيضاً من أعمال حرة من توفير صناديق تمويل إضافية لهن، والتركيز على التدريب وإعادة التأهيل لهن، فلا يعني شهادة تخصص معينة غير مطلوبة أنه لا يمكن أن توظف، بل يعاد تأهيلها وتدريبها وتعمل بغير ما تخصصت به أو شهادة تحملها، وهذا ما يجب أن يعمل عليه.

أشجع وأدعم توجه وزارة العمل، وبعملها كبداية مميزة تتواكب مع حاجة السوق، وأن يتم التوطين بتدرج يرفع سنوياً حتى يصل لأعلى نسبة ممكنة أو حتى .% 100

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الهوية من أجل التنمية المستدامة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 شوال 1439هـ - 4 يوليو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/07/04/article_1414101.html

عبدالعزيز الوذناني

يوم الإثنين الموافق 25 يونيو 2018م نشرت الصحف المحلية خبرا مفاده بأن هيئة المنشآت تعكف على مُقترح يهدف إلى شرعنة الشركات التي تثبت عليها »جريمة» التستر التجاري حفظاً على «الوظائف والحيلولة دون خسارة جزء من الاقتصاد الوطني» وذكرت الصحف بأن إعلان المُقترح تم خلال ندوة عقدتها الغرفة التجارية والصناعية بمدينة جدة وحضرها الأستاذ موفق ريان نائب المحافظ لتطوير المناطق والقطاعات.

لا أحد يختلف على أن التستر التجاري آفة تنخر في جسد الاقتصاد الوطني وتبتلع سنوياً بين 20-30% من إجمالي الناتج المحلي وتحرم السعوديين العديد من الفرص الوظيفية والتجارية ولكن الخطأ لا يعالج بخطأ آخر يخلق لنا مشكلة أمنية واقتصادية أكبر وأعظم يدفع المجتمع والاقتصاد الوطني ثمنها غالياً في المستقبل لأسباب عدة:

أولاً:

الغالبية العظمى من ممارسات جريمة التستر التجاري الحالية تكون عادة في المؤسسات الفردية الصغيرة المنتشرة في الأسواق والأحياء والشوارع والطرق داخل المدن مثل البقالات ومحلات بيع الملابس وبيع الأدوات الصحية والإضاءة والصيانة والمغاسل والحلاقة والمطاعم وأعمال الإنشاءات والبناء وبيع الأدوات الإلكترونية والمحلات الفردية الأخرى بجميع أنواعها. تقريباً جميع الأنشطة التجارية الخاصة بالمؤسسات الفردية وشبه الفردية التي نشاهدها اليوم ترزح تحت وطأة جريمة التستر التجاري إلا ما رحم ربي.

كيف نشأ التستر التجاري وما هي الأسباب وراء نشأته؟ هذا ليس موضوع حديثنا ولكن هذه الظاهرة موجودة ومتغلغلة في مفاصل الاقتصاد الوطني ولعل من أهم مظاهرها سيطرة تكتلات العمالة الوافدة على قطاعات تجارية بعينها حيث تسيطر على كل نشاط تجاري جالية معينة وتحتكره لنفسها وتتولى توزيع الأدوار في ما بينها لاستنزاف خيرات هذا القطاع ومحاربة كل من يحاول اختراقه بكل الطرق وبكل الوسائل في الخفاء وأحياناً على المكشوف حتى يضطر للخروج من الصناعة.

طوة التكتلات العمالية على قطاعات الأنشطة التجارية المختلفة في الاقتصاد الوطني قوية وعميقة وظاهرة للأعيان ومعروفة للقاصي والداني إلى درجة أن الإنسان العادي سواء أكان مواطناً أو أحد العمالة الوافدة البسيطة أصبح يعرف بالتحديد الجنسية الأجنبية التي تسيطر على كل قطاع تجاري في الاقتصاد الوطني وتتحكم في مفاصله حتى وزارتنا المعنية تعرف هذا جيداً. هذه الأنشطة التجارية لا توظف سعوديين في الأساس ولن تخلق وظائف نوعية جاذبة لقوة العمل الوطنية وذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني إذا استمرت على وضعها الحالي.

بل هي آفة تنخر في جسد الاقتصاد الوطني وتستنزف خيراته وتحارب السعوديين في أرزاقهم وتستهدفهم في مأكلهم مشربهم وصحتهم وأمنهم واقتصادهم بالغش التجاري والتزوير والعمل الإجرامي المنظم الذي نقرأ ونسمع عنه كل يوم. فشرعنة هذه الأعمال الإجرامية ليست حلاً وإنما إعطاء هذه التكتلات العمالية الأجنبية المنظمة الضوء الأخضر للانقضاض على ما تبقى من أي بادرة فُرص وإن كانت شحيحة لأبنائنا لبداية مشاريعهم التجارية وبناء مستقبلهم ومستقبل بلدهم. كذلك ستقضي على أي أمل في استعادة قطاعاتنا التجارية المختطفة لحضن الاقتصاد الوطني بعدما ظلت لعقود تحت سطوة جحافل تكتلات العمالة الأجنبية التي تمكنت من السيطرة على هذه القطاعات وأخرجت السعوديين منها واستنزافها لبناء ثرواتها وإمبراطورياتها التجارية على أشلاء وأنقاض المنشآت التجارية الصغيرة التي حاول إقامتها بعض السعوديين وقاوموا من أجلها جحافل جيوش العمالة الوافدة إلى الرمق الأخير.

ثانياً:

حسب آراء المطلعين الشركات، وأقصد هنا المعنى المُتعارف عليه للشركات، نادراً ما تجد فيها انتشارا لجريمة التستر التجاري وإذا وجدت فهي شركات مُسيطر عليها من قبل جالية معينة والعقول المدبرة والآمرة والناهية فيهم عادة ترتبط

مع عوائل سعودية عن طريق القرابة أو النسب وهذه العوائل هي من مكنتهم وقدمتهم للمجتمع السعودي وخاصة رجال الأعمال وبعض دوائر المصالح المغلقة وهذا النوع من الشركات ليس معروفاً باستقطاب وتوظيف السعوديين والاستثمار فيهم لأن هذه الشركات تقع تحت سيطرة أجنبية بالكامل ووجود السعودي يمثل خطرا عليهم وعلى مصالحهم وعلى استمرار هذه الشركات ككيانات تجارية نظراً إلى وضعها القانوني الخاطئ ان لم نقل «إجرامي» وإذا اضطروا لرفع نسبة السعوديين من أجل تسهيل حصولهم على المزيد من التأشيرات فهي في الغالب سعودية وهمية أو وظائف هامشية ليس لها قيمة ولا تضيف شيئا للاقتصاد الوطني.

أما القول بأن تطبيق قانون محاربة التستر التجاري على هذه الشركات سيخسر الاقتصاد الوطني فهذا رأي ليس مطلعا على حقيقة هذه المنشآت. لماذا؟ عادة فإن المستفيدين الرئيسيين من مثل هذه المنشآت التجارية مجموعات ثلاث وهي : الملاك، اليد العاملة، والقطاع العام وذلك عن طريق ضرائب الدخل. بما أنه لا توجد ضرائب دخل في المملكة فإن استفادة القطاع العام تطلع من المعادلة وفي هذه الحالة المتبقي من المستفيدين مجموعتان فقط وهما: الملاك والموظفون .بما أن كلاً من الملاك والموظفين أجانب فأين القيمة التي تضيفها هذه الشركات للاقتصاد الوطني وتتخوف هيئة المنشآت من خسارتها؟ بل على العكس وجود هذه الشركات هو استنزاف للاقتصاد الوطني ويحرم المواطنين العديد من الفرص الوظيفية والتجارية فضلاً عن العش التجاري والتزوير والأعمال الإجرامية التي يعاني منها السعودي في صحته ومأكله ومشربه واقتصاده وأمنه.

اقتراح هيئة المنشآت ليس حلاً بل هو خلق لمشكلة أكبر وأعظم خطراً من وجهة نظري اقتراح شرعنة الشركات التي تثبت عليها «جريمة» التستر التجاري ليس حلاً بل سيخلق مشكلة أكبر أثراً وأعظم خطراً على الأمن والاقتصاد الوطني والتركيبة الاجتماعية من وضع التستر التجاري الحالي على خطورته. هذا الاقتراح إذا تم تبنيه سيخلق لنا سيلاً جارفاً من الطامحين ببناء ثراء وتجارة المستقبل على أشلاء اقتصادنا الوطني. شرعنة التستر التجاري سيحول سوق العمل السعودي من استيراد العمالة إلى استيراد تجار الشنطة والكشكات من قبل ضعفاء النفوس والمتنفذين وتجار التأشيرات مقابل حفنة من الريالات وسيخلق سوقا سوداء للتأشيرات وسيغرق الاقتصاد المحلي ويضيق على السعوديين في أرزاقهم مثلما أغرق نظام الكفالة سوق العمل بالعمالة الأجنبية قليلة التكلفة وترك أبنائنا وبناتنا فريسة للبطالة والعوز وضائقة اليد.

ربما يتساءل القارئ الكريم عن العلاقة بين شرعنة التستر التجاري وسوق العمل والبطالة. تجارنا الجدد هم في الأصل مُستقدمون كعمالة على نظام الكفالة ومُكنوا من ممارسة التجارة بشكل غير قانوني من قبل بعض ضعفاء النفوس والطفيليين وتجار التأشيرات. هذا هو مربط الفرس. نحن في بلد حباه الله بالكثير من النعم وأعداد كثيرة من سكان الدول من حولنا على استعداد لتكبد العناء ودفع الكثير من المال للقدوم لهذا البلد الطيب من أجل البحث عن لقمة العيش. يقول لي بعض العارفين ببواطن الأمور إن أسعار تأشيرة العمالة في السوق السوداء تتراوح بين 25-50 ألف ريال للتأشيرة الواحدة، ولك أن تتخيل بكم ستصبح أسعار تأشيرة العامل/التاجر في السوق السوداء بعد صدور النظام المُقترح. النظام الجديد سوف يخلق أطيافا جديدة من الطبقة الطفيلية وتجار التأشيرات وسيضاف إليهم طيف جديد من طبقة التجار/العمال الجدد. هذا سيدفع تجارة التأشيرات إلى مستوى جديد لم نعهده من قبل وسيتحول العامل/التاجر المُستقدم إلى تأجر تأشيرات حيث سيبدأ باستيراد عائلته وأبناء قريته وأبناء القرى والمدن المجاورة بدعوى مساعدته في تنمية تجارته حيث أصبح وجوده قانونيا وربما يدفع ضرائب أو رسوما ومع الوقت تتحول الجيوش الجرارة التي يستوردها مقابل مبالغ طائلة لتأشيرة الدخول إلى تجار مثله وسيستوردون البقية من أبناء جلدتهم بنفس الطريقة والأسلوب. باختصار مُقترح شرعنة التستر التجاري ليس حلاً بل كارثة وخطأ استراتيجيا سندفع ثمنه باهظاً أجيالاً عديدة حيث سيغرق الاقتصاد المحلي ويضيق على السعوديين في أرزاقهم وسيقدم ما تبقى من اقتصادنا الوطني على طبق من فضة لسطوة وسيطرة نصف عمالة العالم الثالث .

الحل لمشكلة التستر التجاري

مشكلة التستر التجاري مُعقدة ومتجذرة في الاقتصاد الوطني وخاصة في المؤسسات الصغيرة الفردية وربما محاولة الحد من التعاملات النقدية والرقابة على شباكات التوزيع والتسويق وحركة الأموال ستساهم في الحد من هذه الظاهرة ولو بشكل جزئي ولكن الحل الأفضل وربما الأنجع على المدى الطويل من وجهة نظري لهذا السرطان المستشري في جسد الاقتصاد الوطني ليس شرعنته وإعطاءه الصفة القانونية وإنما محاصرته بإستراتيجية ذكية ومدروسة ومبنية على طريقة التجفيف والتجويع والاستيصال التدريجي والتراكمي الذي يسير على خطط مرسومة بدقة وفق معايير ومقاييس محددة وفقاً لفترة زمنية معينة من أجل كسر ظهر وشوكة وسطوة التكتلات العمالية الإجرامية التي تقف خلف هذه الظاهرة التي تبتلع ما بين 20% و30% من إجمالي الناتج المحلي وتحرم السعوديين العديد من الفرص الوظيفية والتجارية وتحاربهم في أرزاقهم وصحتهم وملبسهم ومأكلهم ومشربهم من خلال الغش التجاري والتزوير والعمل الإجرامي المنظم الذي

يستهدفهم ويستهدف اقتصادهم وأمنهم وأمن بلدهم. هذه الإستراتيجية يمكن تحقيقها من خلال ثلاثة مسارات متوازية ومتزامنة.

المسار الأول:

تشجيع تكون شركات كبيرة في كل مجال من المجالات المشار إليها في صدر هذه الصفحة والتي تقع تحت سطوة جريمة التستر التجاري وخاصة المحلات الصغيرة مثل المغاسل وبيع الأدوات الصحية والملابس والصيانة والتموينات والخضار والأسماك والمطاعم وأعمال الإنشاءات والبناء والأنشطة المشابهة الأخرى .فالكيانات الكبيرة تساهم في القضاء على التستر التجاري وتحسين الخدمة وقادرة على خلق وظائف نوعية ومستدامة للسعوديين وهذا سيضيف قيمة للاقتصاد الوطني. لضمان استمرار هذه الشركات ونجاحها في الهدف الذي أنشئت من أجله يجب تمكين الشباب السعودي المتعلم والمدرب من مفاصل القرار في هذه الشركات حتى لا تتم السيطرة عليها من قبل التكتلات العمالية الأجنبية المنظمة التي تمسك حالياً بمفاصل القرار في كثير من منشآت قطاعنا الخاص.

المسار الثاني:

قصر تجديد التصاريح الحالية أومنح التصاريح الجديدة للمحلات التجارية الصغيرة، وأقصد هنا محلات الأحياء مثل البقالات والمكتبات القرطاسية والملابس والأنشطة المشابهة، على السعوديين القادرين على مباشرة العمل فيها بأنفسهم أو بمساعدة أفراد أسرهم دون سواهم على أن يكون هذا في حدوده الضيقة. ربما من الأفضل وضع معايير معينة ودقيقة وخاصة للمحلات التي تنتشر داخل الأحياء مثل إعطاء الأولية في منح التصاريح لسكان الحي وكذلك تحديد العدد لكل نشاط في كل حي والمسافة بين هذه المحلات مع الأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية للأحياء حتى تتمكن هذه الأنشطة من المنافسة والكسب والاستمرار.

المسار الثالث:

الترحيل التدريجي والمنظم للتكتلات العمالية الأجنبية التي تسيطر على قطاعات وأنشطة تجارية بعينها والبدء بالرؤوس المخططة والمفكرة والآمرة والناهية ومن ثم القيادات الرديفة وتوسيع الدائرة تدريجياً حتى يتم كسر ظهر هذه التكتلات وإعادة الكثير من أنشطتنا التجارية إلى حضن الاقتصاد الوطني بعدما ظلت رهينة للتكتلات العمالية الأجنبية لعقود تسرح وتمرح فيها وتشن الحروب على كل من يقترب منها حتى أصبحت مستعمرات وجزراً تجارية، حيث لكل جالية محمياتها وجزرها ومناطق نفوذها التي لا يستطيع أحد الاقتراب منها حتى السعودي وربما أمام بيته أو في الحي الذي يقطنه.

أما في ما يتعلق بالشركات بالمعنى المفهوم للشركات فإن انتشارجريمة التستر التجاري في هذا النوع من الأنشطة التجارية يعتقد بأنه محدود جداً وإن وجد فإنه غالباً في شركات تسيطر عليها جنسية معينة من إخواننا الوافدين وهذ النوع من الشركات لا يضيف للاقتصاد الوطني شيئاً يذكر مثلما ذكرت في بداية المقال لأن ملكيتها أجنبية وموظفيها أجانب.

الحل من وجهة نظري هو مصادرة الشركات التي تثبت عليها «جريمة» التستر التجاري وتصفيتها أو عرضها للبيع إذا لزم الأمر على أن يكون المشتري سعودياً أو شركة سعودية وتعود قيمة بيع الشركات المصادرة للدولة ولا يسمح للمتستر والمتستر عليه بالاستفادة من قيمة هذه الشركات حتى لا نساهم عن حسن نية في خلق بيئة خصبة لجريمة التستر التجاري وكذلك ربما من الأفضل «تغليظ» عقوبة التستر التجاري فقد تمثل العقوبة المُغلظة التي تكلفتها تتجاوز المنافع المحتملة من جريمة التستر التجاري بأضعاف مضاعفة رادعا قويا وخاصة للجانب السعودي الذي هو العامل الرئيسي في عملية التستر التجاري.

اما في ما يخص إخوتنا الوافدين فمن أراد منهم الاستثمار فأهلاً وسهلاً به وفقاً لقانون الاستثمار الأجنبي شريطة أن يوظف أبناءنا في الوظائف النوعية التي تضيف قيمة للقتصاد الوطني ويتبنى برامج جيدة لإعدادهم للمراكز القيادية والإشرافية والوظائف المهمة الأخرى بالشركة. باختصار يجب على إداراتنا التنفيذية ووزرائنا معرفة قوة الاقتصاد السعودي الذي يمثل الاقتصاد الأكبر في المنطقة وواحدا من أكبر 20 اقتصاداً في العالم وأن كبريات الشركات العالمية تتمنى جزءا منه. كذلك يجب أن يدركوا بأن توظيف أبنائنا والاستثمار فيهم وتدريبهم على التقنيات الحديثة ودفعهم للمراكز المهمة في الشركات هو أقل ما نطلبه كثمن لفتح أسواقنا واقتصادنا وما يمثله من قوة شرائية عالية لهذه الشركات وما عدا هذا فلا قيمة لأي استثمار أجنبي مهما بلغ حجمه.

لدى الأمم المتحدة...

المملكة تتقدم بمذكرة احتجاج لدى الأمم المتحدة ضد تعديات وتجاوزات الزوارق الإيرانية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م
http://www.alriyadh.com/1692044

نيويورك - واس

تقدمت المملكة العربية السعودية بمذكرة احتجاج لدى الأمم المتحدة، ضد التعديات والتجاوزات المتكررة للقوارب والزوارق الإيرانية إلى المناطق المحظورة لحقول ومنصات البترول التي تقع في مياه المملكة بالخليج العربي وفقاً لخط الحدود البحرية الذي تم تعيينه بموجب الاتفاقية المبرمة بين البلدين بتاريخ 2 شعبان 1388هـ الموافق 24 أكتوبر 1968م، داعيةً حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتوقف عن ذلك.

وأوضح معالي المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله بن يحيى المعلمي، أنه على الرغم من مذكرات الاحتجاج الموجهة إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، إلا أنها تكررت بشكل متزايد تعديات وتجاوزات القوارب والزوارق الإيرانية إلى مياه المملكة والمناطق المحظورة لحقوق البترول المعلن عن إحداثياتها والموضحة على الخرائط الملاحية العالمية التي تقع في البحر الإقليمي للمملكة ومنطقتها الاقتصادية الخالصة في الخليج العربي.

وأفاد معاليه أنه نتيجة لهذه التعديات والتجاوزات المتكررة للقوارب والزوارق الإيرانية ومنها ما حصل في تاريخ 17 / 2 / 1438هـ الموافق 17 / 11 **2016** /م ، وبتاريخ 21 / 9 / 1438 هـ الموافق 16 / 6 / 2016 م ، وبتاريخ 7 **/ 2 / 1439**هـ الموافق27 / 10 / 2017 م ، وبتاريخ 3 / 4 / 1439 هـ الموافق **21 / 12 / 2017**م ، فقد قامت السلطات المختصة في المملكة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال تلك التعديات والتجاوزات وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

وأكد السفير المعلمي ، أن حكومة المملكة العربية السعودية تحمل حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية كامل المسؤوليات عن أي ضرر قد ينشأ نتيجة لهذه التعديات والتجاوزات.

وطلب المعلمي، من معالي الأمين العام للأمم المتحدة، تعميم هذه المذكرة على جميع الدول الأعضاء واعتبارها وثيقةً من وثائق الأمم المتحدة وكذلك نشرها في الطبعة القادمة من مجلة (قانون البحار)، معرباً عن شكره لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة.

كاريكاتير

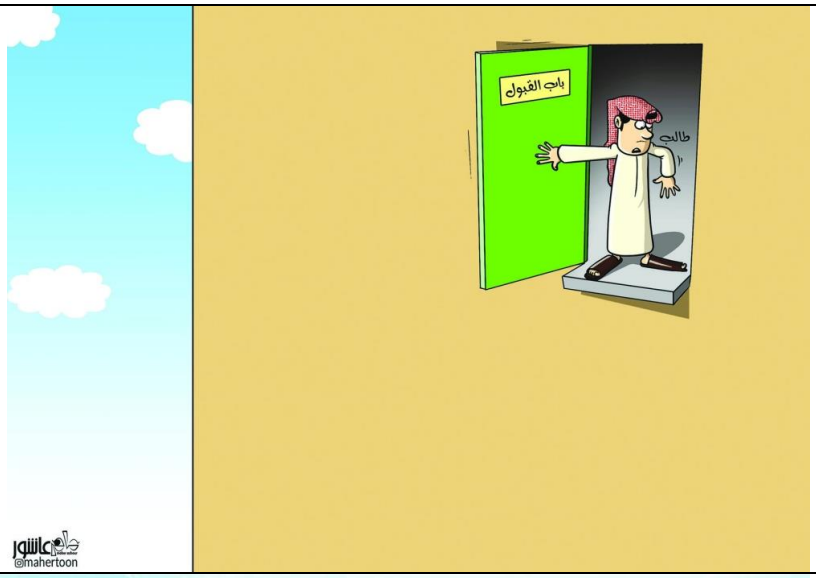

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م

http://www.alhayat.com/article/4591624

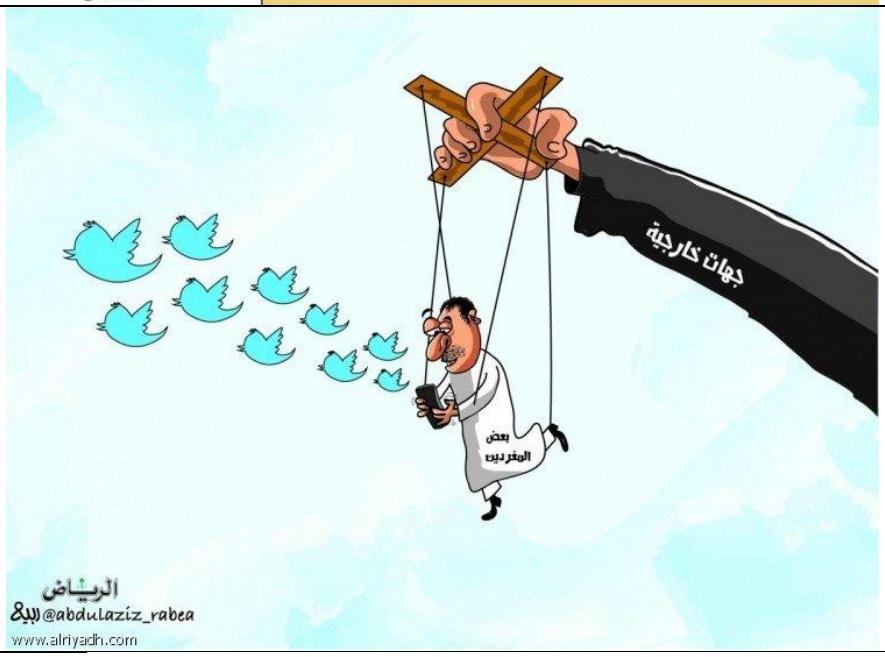

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 شوال 1439هـ - 11 يوليو 2018م

http://www.alriyadh.com/1692173